بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

قامت فى مصر محاولات متعددة طوال القرن التاسع عشر من أجل التحديث . ولكن كانت هناك محاولات مضادة ناجحة ، من قوى استعمارية ومن سلطات حاكمة لإجهاض محاولات التحديث هذه . ومع كل ما حدث من إجهاض فإن الأرض المصرية كانت تنبت حركات تنمية وطنية فى مجال الحرية السياسية والاجتماعية وفى مجال الصناعة والاقتصاد وفى مجال التعليم . ولقد أثمر هذا النبات الطيب ثورات وطنية فى هذه المجالات نالت بها مصر استقلالها فى بداية العشرينات من هذا القرن . وهو ذلك الاستقلال المنقوص . ونحن نعرف أن هذه الثورات ما كادت تثمر إلا وحاولت القوى المعادية لها من استعمار وإقطاع ورأسمالية أن تشكل سياسة الدولة واقتصادها وتعليمها تشكيلا إقطاعياً ، ورأسماليا يخدم مصالحها . فسيادة الإقطاع ورأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت تمكن لهذه القوى المعادية للتقدم الاجتماعى من السيطرة على العمل السياسى فيه . وبذلك لم تكن الديمقراطية على هذا الأساس إلا دكتاتورية هذه القوى المتحالفة ضد مصالح الشعب .

كذلك فإن حرية العلم والتعليم التى كان بمقدورها أن تفتح طاقات جديدة لقوى بشرية ناضجة تتعهد بناء الدولة الاقتصادى والاجتماعى تعرضت هى الأخرى لنفس محاولات القمع والعبث . وانعكس كل ذلك على نظم التعليم وأهدافه وبالتالى على خريجيه . فلقد انتظمت أجيال متعاقبة من أبناء هذا المجتمع فى المدارس والجامعات ، ولم يكن الهدف من تعليمهم يزيد على تخريج موظفين يعملون للأنظمة القائمة التى لا تعمل فى الغالب فى بناء الدولة بناء حضاريا عصريا على أساس بنيات وكوادر عصرية فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والثقافة ومهن المجتمع العصرى الأخرى .

ولم تقتنع القوى المتحالفة ضد مصالح المجتمع وتقدمه والتى امتد وجودها إلى ما بعد ثورة ١٩٥٢ بذلك . ولكنها باشرت ضغطها على جماعات من المثقفين كان باستطاعتها أن تحتل مواقع مؤثرة فى هيكل وبنية المهن والوظائف الإنتاجية المختلفة وأن تكون طلائع الحركة العصرية فى ذلك الوقت . وفرضت عليها الاستسلام والسلبية تحت إغراء فتات الامتيازات الطبقية . وبذلك تخلفت مصر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعجزت عن مسايرة التقدم العصرى فى شتى مجالاته . فأصبحت ضمن مجتمعات العالم المتخلفة فى وقت أصبحت فيه مجتمعات أخرى بدأت معها النهضة الحديثة مثل اليابان ، ومجتمعات أخرى بدأتهابعدها بما يقرب من قرن من الزمان مثل الصين . مجتمعات عصرية .

أما منذ قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ فقد مكثت مصر خمسة عشر عاما من التجربة حاولت فيها الدولة ووفقت أحيانا وأخفقت المسيرة أحيانا أخرى وكان من أسباب التوفيق ذلك المضمون الاجتماعى الذى أدركته هذه الثورة وذلك الاستيعاب للحركات الواعية التى سبقتها ومهدت لها .

كان هناك بدايات لقاعدة اقتصادية تمثلت فى بنك مصر وشركاته ومصانعه فأدركت الثورة أنه لابد من تكملة المسيرة فى هذا المضمار على نطاق واسع . فحاولت أن تبنى قاعدة اقتصادية وطنية قوية ومتحررة فحررت الشركات والبنوك وأممتها وأقامت المصانع والسدود ومرت بمرحلة التصنيع الخفيف ، وهى الآن على أبواب مرحلة التصنيع الثقيل .

كان هناك استقلال سياسى ، ولكن مازال الإنجليز لهم نفوذهم وسلطانهم ، وما زالت لهم قاعدة فى القنال . فعملت على تطهيرها منهم وعلى تطهير البلد من نفوذهم وتمكنت من ذلك بالفعل فى عام ١٩٥٤ .

كان هناك نداء بالتحرر الاجتماعى والاقتصادى . فأصدرت قوانين الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ ، والقوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ وما بعدها . استهدفت بها تحقيق العدالة الاجتماعية والاشتراكية . فقربت بين الطبقات فتحرر المصرى من رق الأرض والإقطاع وتحكم رأس المال فيه .

كان هناك إحساس بالتخلف الاقتصادى والاجتماعى فأعقبت خطط التنمية الجزئية فى التصنيع والتعمير والزراعة والبناء الاجتماعى فى الخمسينات بخطة شاملة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات تبدأ من ١٩٦١/٦٠ وتنتهى ١٩٧٠/٦٩ ، وقسمتها مرحلتين :

خطة السنوات الخمس الأولى من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ . وخطة السنوات الخمس الثانية من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ .

أحست بتخلف الريف وبظلامه وبقتامة فكره وأحواله الاجتماعية والاقتصادية فبنت السد العالى ليكهرب الريف ، وبنت المدارس بمراحلها المختلفة حتى الثانوى منها ، لأول مرة فى تاريخ هذا البلد ، فى قرى منه ، ومراحلها الأولى فقط فى غالبية قراه وبنت الوحدات المجمعة والمستشفيات والوحدات الصحية . وتحولت قصور الإقطاع فى كثير من هذه القرى إلى أماكن العلم والتنوير رمزا لذلك التحول الاقتصادى والاجتماعى .

كان الحمل ثقيلا وما زال ثقيلا يهد الجبال ، كما يقولون ، وتعجز أقوى العزائم عن مغالبته ، ولكن سارت القافلة وتسير . . ومع ذلك فهى فى سيرها لا تستطيع أن تجارى وتسابق حركة التقدم فى المجتمعات المتقدمة العصرية .

لقد تخطت المجتمعات العصرية المتقدمة عصر البخار والكهرباء والذرة والإلكترونات والتسيير الذاتى ، إلى عصر الفضاء . . وما زلنا نمتطى ظهور حميرنا فى الريف ونستخدمها فى تسميد الأرض الزراعية المحدودة المساحة ! ! . .

وما زالت قوافل « موالد مشايخنا » توقف المرور فى شوارع القاهرة فى السبعينات من هذا القرن ! ! . . وما زال الزار وما يرتبط به من شعوذة وخرافات يشاهد فى أحياء « مصر الجديدة » فى القاهرة عاصمة الشرق العربى وقبلته وأكبر مدنه كما ونوعا .

وما زالت الحرية والديمقراطية تقتل وتصرع بأيدى المنادين بها ، وتفقد الشعارات النبيلة جمالها وروعتها وقدسيتها على أيدى رافعيها . . وتزور الانتخابات من أجل مراكز القوى وأصحاب السلطة والتسلط والنفوذ[1] .

وما زال الجيش وكثير من مرافق الدولة تدار بإدارة « الأبعادية والعزبة والوسية » حتى فاجأتنا النكسة لتعطل هذه الإدارة المختلفة حركة الجيش الوطنى المعد بالأسلحة الحديثة . ولتعرقل الشخصيات التى فشلنا فى بنائها عن طريق تربيتنا حركة الطيران العصرى عن تأدية وظيفتها فى أوانها الحاسم ، ولتتعطل « القيادة العسكرية » عن تأدية دورها لأنها لم تكن أهلا لها حيث أبعد الرجل المناسب عن مكانه المناسب فيها .

---

(١) صرح بذلك السيد محمد أنور السادات رئيس الجمهورية الحالى فى بيانه إلى مجلس الشعب يوم ١٤ مايو أثناء حركة التصحيح التى قام بها للقضاء على مراكز القوى فى ١٤ مايو ١٩٧١ .

وعكست حقيقة الجيش فى ٥ يونية ١٩٦٧ حقيقة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة كلها . عكست حقيقة الأوضاع السياسية والأوضاع التعليمية والأوضاع فى المصانع وفى الشركات فى القطاعين العام والخاص ، وعكست أوضاع الإدارة فى جميع مواقع العمل الاجتماعية والاقتصادية . وهذه الأوضاع الأخيرة بالذات وهى أوضاع الإدارة تحولت السلطة فيها إلى تسلط ، وتحول صنع القرار فيها إلى خدمة الأغراض الشخصية والمصالح الذاتية لقوى معينة جديدة خلقتها ظروف فترة التحول الاجتماعى والاقتصادى من المتسلقين اجتماعياً .

وهذه الأوضاع الإدارية بالذات أيضاً وفسادها كانت من الأسباب الرئيسية فى تخلفنا الحضارى عن مواكبة هذا العصر . فمن إحدى بديهيات « علم الإدارة » مثلا أنه قد تتوافر للبلد كل مقومات التقدم ، كما تخطط بالفعل من أجل هذا التقدم (وهذا ما فعلناه) ولكنها لا تتقدم إذا افتقدت عنصر التنظيم والإدارة الذى ينسق ويحرك هذه المقومات حركة علمية توفر من سبل التفاعل ما يمكنها من هذا التقدم بأقصى معدل فى أقل وقت وبأقل جهد وبأقل تكاليف .

لقد استعرنا « البيروقراطية » مثلا وهى من أساليب الإدارة الحديثة ، إذا ما أحسن أداؤها أدت وحققت مهام ووظائف فى التقدم لا تجارى ، ولكننا فهمناها فهماً خاطئاً ، وأصبحت البيروقراطية على أيدينا مكتباً وروتيناً إدارياً يعرقل مسيرة العمل ونموه . فضعف إنتاج مصانعنا وشركاتنا وإنتاجية عمالنا تبعاً لهذا الروتين الإدارى المعرقل .

المهم أنه فى قطاعات كثيرة من هذا المجتمع حدث ذلك الاضطراب والانحراف ولم يكن التعليم بمنأى عنه فاضطربت فلسفته وأهدافه وأحواله وتخلفت مناهجه وضعف إعداد مدرسيه وضعف تبعا لكل ذلك مستوى تلاميذنا وبالتالى مستوى الخريجين الذين يغذون قطاعات المجتمع المختلفة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية .

ولقد ساعد على كشف تخلف هذه الأوضاع المختلفة عن العصر ما سبق أن نوهنا به وهو نكسة ١٩٦٧ . . فلقد اكتشفنا منها أننا أمام اثنين ونصف مليون من اليهود فى إسرائيل يواجهوننا بحضارة أكثر تقدماً وتكنولوجيا أكثر عصرية وإدارة وتنظيما وبشرا أكثر قدرة على المبادرة والحركة وسرعة الأداء ودقته فتهزم كثرتنا أمام قلتهم لنعيد القصة من جديد وننادى بما نادى به « الشيخ العطار » أيام الحملة الفرنسية على مصر فى بداية القرن التاسع عشر

ونقول : «إن بلادنا لابد أن تتغير وأن تجدد معارفها» .

وفكرنا فى بناء الدولة من جديد لتواكب عصرها ولتقضى على تخلفها واسترجعنا تاريخنا الحديث ، وواقعنا المعاصر لنرى أننا قد رفعنا شعار بناء الدولة الحديثة فى الفترات التى سبق لنا أن أشرنا إليها . أى أنه شعار رفعناه فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

وبعد إمعان النظر فيه وجدناه شعاراً مناسباً للقرن التاسع عشر وربما لبداية القرن العشرين ، ولم يعد مناسبا لأن يرفع فى الربع الأخير من هذا القرن بعد أن اتسمت حضارته بصفات وبخصائص ميزته عن حضارة القرن التاسع عشر فى الغرب المتقدم .

لا يكفى إذن أن نرفع شعار الدولة الحديثة الذى كان يرمز إلى هدف انتقال الدولة من شكل إلى شكل آخر فى القرن التاسع عشر عندنا وربما قبل ذلك بقرنين من الزمان فى أوربا عندما عبر عن شكل الدولة التى تكونت بعد أن تخطت أوربا أشكال التنظيمات السياسية والإدارية والحربية فى العصور الوسطى الإقطاعية فتكونت الدول الحديثة ذات الحكومات المركزية والإدارة الحديثة والجيش النظامى الموحد للدولة والتعليم المدنى وسيادة مفهوم العلمانية والعقلانية على أجهزة وأنظمة الدولة الاجتماعية والاقتصادية كلها .

لا يكفى إذن أن نرفع شعار الدولة الحديثة الذى يرمز إلى ما سبق أن قلناه عن شكل الدولة فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر فى أوربا فقد حققنا مثل هذا الهدف ولو جزئيا منذ محمد على ثم حدثت له انتكاسات سبق أن أشرنا إليها ، ولكن المسألة تصبح مسألة المراحل المتفاوتة فى حضارة هذا العصر . وأسباب هذا التفاوت واستهدافنا للتغلب على الفجوة السحيقة الأخدودية بيننا وبين السابقين فى حضارة هذا العصر . ومن هنا كان رفعنا لشعار الدولة العصرية لمواكبة تطورات حضارة هذا العصر وتمثل خصائصها واستبطان سماتها . ومن هنا أيضا رمز هذا المفهوم لمعنى آخر يختلف عن مفهوم الدولة الحديثة الذى رفعناه فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على نحو ما أشرنا إليه أيضا .

ولعلنا لسنا الوحيدين فى هذاالعالم الذين أحسوا بمعنى مختلف للعصرية بالذات عن الدولة الحديثة[1] ، فالمتتبع لدراسات المفكرين المعاصرين وبالذات الاقتصاديين منهم يرى

---

(١) ليس معنى هذا أن مفهوم الدولة العصرية قد استقر رأى المفكرين عليه . وإنما يجرى حوله كثير من الجدل والاختلاف مما سنذكره فى الصفحات المقبلة وفى الفصل الأول كذلك ، مما جعل لهذا البحث أهمية خاصة لمحاولة الاستقرار عليه .

مثل هذا التفريق بين المفهومين وخاصة حينما يدرسون مراحل النمو الحضارى أو مراحل النمو الاقتصادى .

فمن دراستنا لبعض أعمال الاقتصاديين وخاصة «رستو» و«هولت» و«تيرنر» نرى أن الدولة العصرية تمثل مرحلة متقدمة فى السلم الحضارى تبدأ بمرحلة الانطلاق الاقتصادى[١] ، ثم تمر بمرحلة السير نحو النضج ، ثم مرحلة الاستهلاك العالى على نحو ما سنناقشه فى متن هذا البحث .

على أننا الآن وقد حققنا نصراً عسكرياً وسياسياً فى مجال الحرب والسياسة ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية وربيبتها إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فإن ذلك يطرح أمامنا تساؤلات منها : هل تغيرت صورة المجتمع وواقعه بشكل يعكس هذا الانتصار؟ وإذا لم يكن كذلك فلماذا تفوقنا عسكريا وسياسياً ولم نتفوق حتى اليوم اقتصادياً واجتماعياً ؟ مسئولية من هذا التخلف ؟ وكيف تتحقق معجزة اجتماعية حققناها عسكريا وسياسيا؟ إن هذا الكتاب محاولة لسبر غور بعض جوانب المجتمع المصرى فى الفترة الراهنة وموقع التربية فيها ومسئولياتها تجاه تغيير هذا المجتمع وتطويره .

---

(١) تتخذ هذه الدراسات مراحل النمو الاقتصادى محورا لدراسة مراحل النمو فى جميع الاتجاهات والجوانب ومجالات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية .

W.W Rostow. The Stages of Economic Growth.